

تاريخ المراجعة: 2021/04/05

تاريخ الإرسال: 2021/03/20

تاريخ القبول: 2021/05/01

مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

Financial performance evaluation indicators and ratios

مصطفى عوادي¹، منير عوادي²

جامعة الوادي - الجزائر - pr.aouadi@gmail.com¹

Eloued university-Algeria

جامعة مرسلي عبد الله تيبازة - الجزائر - Pr.mouniraouadi@gmail.com²

Tipaza university-Algeria

الملخص:

تعتبر النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي الأكثر إستخداما وتستخدم في تحديد العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، فإدارة الشركة تستخدم هذه النسب والمؤشرات لتقييم أداءها في نهاية الفترة وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمقرضين فمن خلالها يمكن معرفة إن كان بمقدور الشركة من سداد القرض المستحق في الأجل القصير أو الطويل، وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمر لتقدير قيمة العوائد المتوقعة على الإستثمار، وتقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمار.

إن هذه الدراسة تسلط الضوء على مختلف الأساليب التحليلية التقليدية منها والحديثة، والتركيز بشكل خاص على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية وبيان دور المساهمات والإضافات المالية الجديدة التي قدمها النظام المحاسبي المالي في هذا المجال لتدعيم عملية التحليل.

الكلمات المفتاحية: نسب مالية، مؤشرات مالية، قوائم مالية، تحليل مالي، أداء مالي.

تصنيفات JEL: P47، P27، P17.

Abstract:

The financial ratios and indicators are considered one of the most used financial analysis tools and are used in determining the relationship between two or more items of the financial statements to reach a meaningful indication. The company's management uses these ratios and indicators to assess its performance at the end of the period and is also important for lenders, through which it is possible to know that The company was able to repay the outstanding loan in the short or long term, and it is also important for the investor to estimate the value of the expected returns on the investment, and estimate the degree of risk associated with the investment.

This study sheds light on various analytical methods, traditional and modern, and focus in particular on the analysis of accounting and financial information and the role of new financial contributions and additions presented by the financial accounting system in this field to support the analysis process.

Keywords: financial ratios, financial indicators, financial statements, financial analysis, financial performance.

JEL Classification Codes: P17,P27,P47.

المؤلف المرسل: مصطفى عوادي، الإيميل: pr.aouadi@gmail.com

1. مقدمة:

لقد أصبح إستخدام المؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من الأمور واسعة الإنتشار إذ أنه لا يمكن تصور تحليل بيانات المؤسسة وتحديد مركزها المالي من دون التطرق إلى المؤشرات المالية من خلال حسابها وتحليلها وإستخلاص مختلف النتائج منها، إذ أن المؤشرات المالية تعتبر أداة مهمة ومفيدة في التحليل المالي إذا إستخدمت بشكل فعال وبنيت على بيانات صحيحة¹، وقبل التطرق إلى مفهوم المؤشرات المالية سنتناول التحليل المالي بإعتباره وسيلة للحصول على هذه المؤشرات المالية، وللقيام بعملية تحليل الأداء المالي يتوجب تحديد الأهداف المالية الأساسية التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها من خلال ممارسة مختلف مهامها ووظائفها

المالية، ولكي يكون تحليل الأداء المالي فعالاً ومفيداً يجب أن يشمل مختلف الجوانب المالية للمؤسسة، ولهذا الغرض يتم توظيف مختلف الأساليب والأدوات التحليلية التي تمكن من قياس مختلف جوانب الأداء المتعلقة بالنشاط أو الربحية أو الإنتاجية أو المردودية، ومن خلال ما سبق قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور الثلاث الآتية:

المحور الأول: أساسيات حول التحليل المالي

المحور الثاني: مفهوم المؤشرات المالية

المحور الثالث: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

2. أساسيات حول التحليل المالي

يشتمل التحليل المالي على أهم الأدوات والوسائل التي تهتم بالوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتقييم أدائها، ومعرفة نقاط الضعف والقوة داخلها، لإتخاذ القرار الرشيد في الوقت المناسب

1.2 تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

يعرف بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف أبرز الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي حدثت على هذه العناصر وكذا حجم هذه التغيرات واشتقاق جملة من المؤشرات المساعدة على دراسة وضع المؤسسة وتقييم أداءها وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة بغرض اتخاذ القرارات"²، يعتبر وسيلة فعالة تقوم بها المؤسسة لتضمن الإجراءات اللازمة وبالتالي تعطي صورة عن فاعلية أنشطتها ونظرة واضحة لكيفية استغلالها وتوزيعها³.

التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة حول مؤسسة اقتصادية ما، وتخص هذه البيانات الوقت الحالي والسابق، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية تمكن من الحصول

على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء المالي الحالي للمؤسسة الاقتصادية والاستشراف المستقبلي لها⁴.

هو عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة، ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية⁵.

من التعريفات السابقة يمكننا القول بأن التحليل المالي هو مجموعة من الأدوات والوسائل والنسب التي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لمعرفة الوضعية المالية لها، وكذلك نقاط القوة والضعف، ووجود الحل الأمثل في الوقت المناسب، ومنه اتخاذ القرارات الرشيدة.

2.2. ظروف نشأة التحليل المالي

يمكن تلخيص هذه الظروف في مجموعة الأسباب أدرجها فيما يأتي⁶:

✓ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العمليات الإنتاجية وتطويرها، وبذلك توسيع حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة كبيرة، تجمع مدخرات آلاف المستثمرين لاستثمارها في نطاق واسع وهو ما ترتب عنه ظهور التحليل المالي.

✓ **التنظيم الحكومي لطريقة عرض البيانات والقوائم المالية:** وذلك من خلال إصدار التشريعات الخاصة، بضرورة مراجعة الحسابات بواسطة مراقب خارجي وهذا لكي تضمن حماية للمستثمرين، ونصت هذه التشريعات أيضا على إلزامية تحديد كيفية عرض بيانات القوائم المالية، لضمان إعطاء الصورة الحقيقية للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة.

✓ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين من خلال توفير الأوراق المالية لأنهم أكثر الأطراف عرضة للمخاطرة ولذلك يحتاجون إلى معلومات حقيقية عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، حيث نجد أن الأسواق المالية تهتم

بتحليل حسابات المؤسسة مالياً، وتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك العرض والطلب على الأوراق المالية في السوق.

✓ **الائتمان:** إن إنتشار أسلوب التمويل القصير الأجل، ولفترات لا تتجاوز السنة قد يدفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والتصدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، مما أدى إلى.

3.2. أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية⁷:

- ✓ يتناول التحليل مخرجات النظام المحاسبي لوحدات المحاسبة المختلفة، سواء كانت في مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدماتية، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم؛
- ✓ يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وآثار هذا التغيير بشكل واضح، وبالتالي يساعدنا في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية؛
- ✓ تستخدمه البنوك عند منحها قروض للمستثمرين، حيث يوضح قدرة المستثمرين للوفاء بالتزاماتهم؛
- ✓ يساعدنا في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- ✓ يساعد في تقييم المؤسسات الاقتصادية تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة، وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك؛

✓ يوضح الإتجاه العام لفعاليات المؤسسة الإقتصادية، فهو يساعد المدير المالي على أداء مهامه بشكل فعال، والوصول إلى القيمة الإستثمارية لهذه المؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها؛

✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والتخطيط لها؛
✓ مدى كفاءة إدارة المؤسسة؛

✓ يساعد الإدارة في اكتشاف العروض الإستثمارية الرباحة؛

4.2. أهداف التحليل المالي

تكمّن أهداف التحليل المالي في تحقيق الغايات المرجوة التالية⁸:

✓ معرفة الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية، والحكم على قدرة مكاسب المشروع؛
✓ الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسة الاقتصادية؛
✓ تقديم قدرة المؤسسة الإقتصادية على سداد ديونها وإلتزاماتها في المدى القصير والطويل؛

✓ وضع الخطة المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية؛

✓ التعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة في المؤسسة وإقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها؛

✓ تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الغستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع⁹.

3. مفهوم المؤشرات المالية

يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بالتعرف على مختلف المحاور الأساسية

للأداء، ويتم ذلك من خلال قياس أداء المؤسسة خلال فترة معينة باستخدام المؤشرات المالية المناسبة.

1.3. تعريف المؤشر

هناك عدة تعاريف للمؤشر نذكر منها:

يعرف المؤشر على أنه معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي، تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة¹⁰.

كما يعرف المؤشر أيضا على أن عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزءا من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، مقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة¹¹.

نستنتج أن المؤشر هو أداة مرجعية لقياس الأداء، يكون في معظم الحالات في شكل رقمي يعبر عن عملية قياس لجانب معين من جوانب الأداء المنجز يسمح للمحلل أو المسير في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة مع المعايير المرجعية المستهدفة، وهنا نشير إلى وجود فرق واضح وجوهري بين المؤشر والمعيار، فالمؤشر هو أداة موضوعية للقياس، أما المعيار فيعني الرقم المستهدف ويمثل أساس مرجعي يسمح بتفسير المؤشر وبالتالي تقييم الأداء.

2.3. خصائص المؤشر

يتطلب الحصول على مؤشرات مالية دقيقة وموضوعية توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية، بالإضافة إلى إختيار المؤشرات المناسبة التي تسمح بإستيعاب كافة جوانب الأداء، والخصائص الآتية تبين ذلك¹²:

✓ **معنوية المؤشر:** يقصد بها ألا يكون المؤشر مبهما بل يجب أن تعكس المعلومة التي يقدمها الأداء أو النتيجة التي نرغب في قياسها، وذلك بشكل دقيق وعلمي.

✓ **الوضوح:** إن وضوح المؤشر يعني سهولة فهمه من طرف الجميع، فالشخص الذي يستعمل المؤشر يعرف ماذا يعنيه بالضبط وما لا يعنيه.

✓ **سرعة الحصول على المؤشر:** يتطلب وضع المؤشر المناسب الإهتمام بالجانب الزمني، وهذا يقتضي الحصول على المؤشر بأسرع وقت ممكن، ليضمن للمؤسسة القيام بالتصحيات اللازمة وفي الوقت المناسب.

✓ **الشمولية:** تعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة وتسمح بتقديم صورة إجمالية عن مختلف جوانب نشاط المؤسسة، مثل مؤشرات الإنتاج، رقم الأعمال، القيمة المضافة للاستغلال، النتيجة الصافية.

3.3. أنواع المؤشرات المالية

تتعدد المؤشرات المستخدمة من مؤسسة إلى أخرى وفق زاوية التحليل ومجال التقييم، وتقسم إلى مجموعات حسب المعايير التالية:

✓ **معيار شمولية التقييم:** حسب هذا المعيار تقسم إلى كلية وجزئية، فالمؤشرات الكلية تقيد في تقديم نظرة شاملة وإجمالية حول الأداء المالي وتسمح بإصدار حكم عام حول مستوى الأداء مثل مؤشر رقم الأعمال، القيمة المضافة، بينما المؤشرات الجزئية تقيس كفاءة وفعالية الأداء في إحدى الجوانب الجزئية للأداء كالسيولة والتوازن المالي.

✓ **معيار مجال التقييم:** تقسم المؤشرات المالية حسب المجال المالي المراد تقييمه وعموما يشمل التقييم المجالات التالية:

• **تقييم النشاط:** يتم قياس وتقييم نشاط المؤسسة من خلال تحليل مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وتحليل كل العناصر المكونة لها بغرض قياس وتقييم الأداء المالي لهذه الأنشطة.

• **تقييم الربحية:** تعكس مؤشرات الربحية النتائج المحققة من طرف المؤسسة، وتعتبر مقياس للكفاءة التشغيلية، وتقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء

الأنشطة، كما تعتبر مؤشرات الربحية محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة والكيفية التي عملت بها خلال فترة التحليل.

• **تقييم الإنتاجية:** تعكس مؤشرات الإنتاجية الأداء الكلي لمجموع عوامل الإنتاج المستخدمة في نشاط المؤسسة وهو ما يعرف بمؤشرات الإنتاجية الكلية، كما تهتم مؤشرات الإنتاجية بدراسة أداء عامل واحد حسب أهميته في المؤسسة كدراسة إنتاجية رأس المال، أو إنتاجية العمل، وهو ما يعرف بمؤشرات الإنتاجية الجزئية.

• **تقييم المردودية:** تعتبر مؤشرات المردودية معيارا مهما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وتعتبر عن مدى قدرتها على تحقيق نتائج ايجابية تعكس التسيير الأمثل لوسائل الاستغلال المتاحة، فقياس وتقييم المردودية يسمح للمسيرين والمحللين الماليين بالتعرف على مستوى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها.

✓ **معيار طبيعة المؤشرات:** تقسم مؤشرات الأداء المالي حسب طبيعتها إلى:

• **مؤشرات محاسبية:** يتم إستخراجها من خلال البيانات والمعلومات المستخرجة من السجلات المحاسبية والتقارير التي يتم إعدادها بشكل دوري من طرف المؤسسة وتتمثل هذه المؤشرات أساسا في النتيجة الصافية، الفائض الإجمالي للاستغلال ربحية السهم الواحد، تدفقات خزينة الاستغلال، وقد اتسمت نوعية هذه المؤشرات بالطابع المحاسبي ذات الصلة المباشرة بقياس العوائد والأرباح، وإستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام أكثر بمؤشرات المردودية نظرا لكون المؤشرات المحاسبية لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج وعوائد بقدر تفوق قيمتها المحاسبية، فضلا عن عدم دفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح) في أوقات التضخم¹³.

• **مؤشرات مالية:** تترجم هذه المؤشرات عملية إنشاء وخلق القيمة الناتجة عن حسن إستخدام الموارد المالية بالمؤسسة وذلك بإستحداث التدفقات المستقبلية المتوقعة، مع تحديد القيمة الحالية لتكلفة التمويل لإستثمار الأصول الإقتصادية، ويعتبر مؤشر القيمة

الحالية الصافية VAN المؤشر الأكثر إستعمالا كونه يأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، بالإضافة إلى البعد التنبؤي المستقبلي وإستعمال معدل الخصم أو الإستحداث لتقييم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمقارنة تكلفة التمويل مع عوائد الاستثمار.

• مؤشرات سوقية: تعتبر من المؤشرات الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي ويشمل هذا النوع المؤشرات البورصية أو السوقية، أي كل المؤشرات النابعة من الكشوفات المحاسبية، والمعطيات الاقتصادية ذات دلالة حول أداء المؤسسة في السوق المالي، مثل مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) وعائد المساهم الإجمالي (TSR).

3. مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أداءها المالي يقوم المحلل المالي بإستخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية للمؤسسة بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية والمالية الأخرى المتعلقة بنشاط المؤسسة.

1.4. النسب المستخرجة من الميزانية المالية

يتم إعداد الميزانية المالية وفق لقواعد النظام المحاسبي المالي الجديد SCF بغرض تحديد الذمة المالية للمؤسسة حيث يتم تحليلها من خلال حساب مجموعة من النسب المالية تتمثل فيما يلي:

✓ **نسب السيولة:** تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل في¹⁴:

• **نسب التداول:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل، بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة¹⁵.

• **نسبة السيولة السريعة:** وتسمى بنسبة السيولة المختصرة، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية للمؤسسة.

• **نسبة النقدية:** تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

• **رأس المال العامل:** يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذلك فإنه يعرف أيضا بصافي رأس مال العامل ويستخدم كمؤشر للحكم على قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

فإذا كان صافي رأس المال العامل كبير فذلك مؤشر إيجابي على سيولة المؤسسة ويتأثر حجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة بنود وتركيبه الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وما يطرأ عليها من تغييرات وتأثيرات، ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس مال العامل المتحقق خلال السنة الجارية مع ما تحقق خلال السنوات السابقة للحكم على هذا المؤشر، في حين أنه لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات وذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعوداً أو هبوطاً توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل مفصل لبنود الأصول والخصوم المتداولة.

✓ نسب المديونية: من أهم هذه النسب نذكر ما يأتي¹⁶:

● **نسبة القروض إلى مجموع الأموال:** وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الإعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما إنخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$$

● **نسبة القروض إلى حق الملكية:** وتسمى أيضاً بنسبة الملكية حيث من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة ومقدار ما تشكله الإلتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وتحسب من خلال العلاقة التالية¹⁷:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الإلتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

2.4. المؤشرات المستخرجة من جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمراً أساسياً في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، كما وأن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة (باعتبار الهدف الأساسي لوجودها) كما يتيح لمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخرينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق

بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيره، ومن بين المؤشرات المستخرجة من تحليل جدول حسابات النتائج نجد¹⁸:

✓ **رقم الأعمال:** هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، وتختلف مكوناته باختلاف النشاط التي تؤديه المؤسسة وبشكل عام يتفرع إلى رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي، ويحسب بـ:¹⁹

رقم الأعمال = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة

والمنتجات الملحقة.

✓ **هامش الربح الإجمالي:** هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين ومدى تأثيرها المالي على أرباح المؤسسة، ويحسب بـ:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات

كلفة المبيعات = المشتريات المستهلكة + مصاريف الشراء + مصاريف الإنتاج -

التغير في المخزون

✓ **إنتاج السنة المالية:** يعتبر هذا المؤشر أكثر أهمية في المؤسسات الصناعية ويتمثل في مجموع المبيعات من البضائع والمنتجات والخدمات بالإضافة إلى الإنتاج المخزن وإنتاج المؤسسة لذاتها مضافاً إليه إعانات الاستغلال المتحصل عليها من هيئات خارج المؤسسة، ويحسب بـ:

= المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الإنتاج المخزن + إنتاج المؤسسة

لذاتها + إعانات الاستغلال

✓ الهامش على استغلال المواد الأولية: يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية ويعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ويحسب بـ²⁰:

الهامش على استهلاك المواد الأولية = إنتاج السنة المالية - الإستهلاك من المواد الأولية.

الاستهلاك من المواد الأولية = مشتريات المواد الأولية - التغير في المخزون من المواد

الأولية

✓ القيمة المضافة: يعبر هذا المؤشر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفارق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، ويحسب بـ:

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة المالية

✓ إجمالي فائض الاستغلال: يمثل هذا الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، كما يمكن تعريفه على أنه الجزء المتبقي الذي تحصل عليه المؤسسة من الموارد المحققة من خلال القيمة المضافة بعد طرح مساهمة العمال (أعباء المستخدمين) ونصيب الدولة (الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة)، ويمكن حسابها انطلاقاً من القيمة المضافة، وذلك حسب العلاقة التالية:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)

✓ معدل تغطية الفوائد: تتحمل المؤسسة الأعباء الثابتة وتتمثل في الفوائد على القروض الممنوحة لها وعليه يتركز اهتمام الإدارة حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح المؤسسة ويحسب بـ:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة / الفائدة.

✓ **معدل الإدماج**²¹: يمثل قدرة المؤسسة على تكوين القيمة المضافة وبالتالي زيادة ثروتها بالاعتماد على حجم نشاطها والمتمثل في رقم الأعمال المحقق، وتختلف هذه النسبة بين المؤسسات الاقتصادية وكلما ارتفعت فهي تدل على الأداء الاقتصادي الجيد للمؤسسة، فنجدها تقترب من 01 في المؤسسات الخدمية وتكون في حدود 0.5 بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، بينما تقل في المؤسسات التجارية وتكون في حدود 0.2، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدماج} = \text{القيمة المضافة VA} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم CA}$$

✓ **نسبة تجزئة القيمة المضافة**: يتم توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها وتحسب كما يلي²²:

- إستفادة العمال والمستخدمين مقابل العمل:

$$\text{بالنسبة للمستخدمين} = \text{أعباء المستخدمين} / \text{القيمة المضافة}$$

- إستفادة الدولة (الجانب القانوني):

$$\text{بالنسبة للدولة} = \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة} / \text{القيمة المضافة}$$

- إستفادة المؤسسة (المستخدم):

$$\text{بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{القيمة المضافة}$$

ملاحظة: مجموع نسب تجزئة القيمة المضافة دائما يساوي 01 أي 100 بالمئة.

✓ **نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال**: يتم تجزئة وتوزيع إجمالي فائض الإستغلال كما يلي:

$$\text{بالنسبة للتثبيات} = \text{المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة} / \text{إجمالي فائض الاستغلال}$$

$$\text{فائض الاستغلال}$$

$$\text{بالنسبة للمقرضين} = \text{الأعباء المالية} / \text{إجمالي فائض الاستغلال}$$

$$\text{بالنسبة للنتيجة العادية} = \text{النتيجة العادية} / \text{إجمالي فائض الاستغلال}$$

✓ **نسب المردودية:** تعرف المردودية بأنها حاصل قسمة العائد أو الربح المحقق من خلال ممارسة نشاط معين على الوسائل والإمكانات المالية والاقتصادية المستعملة في هذا النشاط²³.

- **نسبة المردودية المالية:** تمثل مردودية رأس المال الخاص ومدى مساهمته في تكوين النتيجة.

نسبة المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب / رؤوس الأموال الخاصة

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** تمثل مساهمة الموارد الثابتة للمؤسسة في تكوين إجمالي فائض الاستغلال.

نسبة المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / الموارد الثابتة

3.4. مؤشرات جدول تدفقات الخزينة

هي قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) واستخدامات الأموال الخارجة (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للمنشأة، هذه المعلومات التي تقدمها القائمة تتصف بالإعتمادية، وهناك مجموعة من النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة، وهي²⁴:

✓ **نسبة تغطية الدين:** تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الإحتياجات، وهي مبينة في العلاقة التالية:

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة

الاستثمارية والتمويلية

✓ **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** تشير إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وإنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون²⁵، وهي مبينة في العلاقة التالية:

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ فوائد الديون

✓ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل: تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها المتمثلة بإستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل إن إرتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها، وتحسب²⁶:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ استحقاقات الدين طويلة الأجل +

الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

4.4. نسب ومؤشرات أخرى

تسمى أيضا بنسب الإستثمار ونسب الأسهم، يلجأ إليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيها حتى يتسنى لهم المفاضلة بين خيارات الإستثمار المتاحة والتعرف على إتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي، وتضم النسب التالية²⁷:

✓ **عائد السهم العادي**: تعتبر هذه النسبة من أهم نسب السوق التي يلجأ إليها المستثمرون الحاليون والمحتملون ونظرا لأهميتها فقد طالبت الجامعات والهيئات المحاسبية بالإفصاح عنها في نهاية قائمة الدخل فهي تدل على الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية ويحسب من خلال العلاقة التالية²⁸:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

✓ **توزيعات السهم العادي**: تقوم المؤسسات بإحتجاز جزء من أرباحها لذلك فإن المساهمين والملاك لا يحصلون على هذا الربح بشكل كامل، وتقيس هذه النسبة المقدر النقدي الذي سيحصل عليه كل مساهم مقابل كل سهم يملكه ويهتم المساهمون بهذه النسبة بالإضافة إلى المستثمرين المحتملين بدافع الحصول على عوائد نقدية لإستثماراتهم في الأسهم ويفضل هؤلاء الحصول على توزيعات عالية لأسهمهم فضلا عن سعيهم

للحصول على توزيعات من عام لعام حتى ولو لم تكن نسبتها عالية ويمكن حساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية:

نصيب السهم العادي = توزيعات حملة الأسهم العادية / المتوسط المرجح للأسهم العادية

✓ نسبة السعر إلى ربحية السهم الواحد: تسمى أيضا بمضاعف عائد السهم لأنه إذا إستخرجت النسبة وجرى ضربها بأحدث قيمة للأرباح المتحققة عن الأسهم فإنه يمكن للمحلل المالي الحصول على تقدير لما يجب أن تكون عليه قيمة السهم في السوق، لذلك فهي مؤشر جيد للتعرف على الإتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية وتحسب بـ:

نسبة السعر إلى ربحية السهم الواحد = سعر السهم السوقي / عائد السهم

لجأ لهذه النسبة محللو الأسواق المالية والمتعاملون الاقتصاديون فيها خاصة عندما يرغبون في اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم حيث تعكس المؤشرات العالية لهذا المؤشر ثقة المستثمرين باستقرار ونمو المؤسسة وبالتالي إرتفاع الأسعار السوقية لأسهمها بينما الحصول على نسب متدنية يعكس توقعات المستثمرين بإنخفاض معدلات النمو في المؤسسة وبالتالي إنخفاض الأسعار السوقية للأسهم.

✓ نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى قيمته الدفترية: تبين هذه النسبة قيمة الإستثمار في الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية لها وتعطينا درجة الخطر التي تتعرض لها الإستثمارات في الأسهم إذا كان الهدف من إستثمار طويل الأجل، أنه كلما زادت هذه النسبة عن معيار المقارنة كلما عكست كفاءة الإدارة المالية في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد وهو ما يرغب فيه حملة الأسهم العادية والراغبين في الإستثمار²⁹، وتحسب من خلال العلاقة التالية³⁰:

نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى قيمته الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة

الدفترية له

يعتبر تحليل الأداء المالي أحد المهام الأساسية للوظيفة المالية يهتم بدراسة وتحليل المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج المؤسسة بغرض تقييم أدائها من زوايا متعددة باستخدام مختلف الأساليب التحليلية من أجل اكتشاف ومعالجة نقاط الضعف وتصحيح الأخطاء وتقويم الانحرافات الموجودة في أداء المؤسسة، ومما سبق نستخلص النتائج الآتية:

- ✓ يتطلب تحليل الأداء المالي التعرف على مراحل تكون هذه النتائج وفهم كيفية تشكلها، كما يجب كشف اتجاه تغيرها وتحديد أسباب ذلك وتفسيرها مما يسمح بإمكانية تحقيق نتائج أفضل في المستقبل من خلال العمل على دعم العوامل الإيجابية وتلافي النقائص وتدارك السلبيات وتصحيح الإختلالات؛
- ✓ يمكن تحديد المحاور الأساسية في تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في أربعة محاور أساسية: تحليل النشاط، الربحية، الإنتاجية، والمردودية؛
- ✓ يشمل تحليل الأداء المالي قياس وتحليل نشاط المؤسسة من خلال دراسة النتائج المحققة وقياس وتقييم العناصر المكونة لكل الأنشطة التجارية والصناعية التي تمارسها المؤسسة بغرض قياس قيمة التدفقات الاقتصادية الناتجة عنها وتقييم الأداء المالي لهذه الأنشطة؛
- ✓ يتضمن تحليل الأداء المالي كذلك تحليل ربحية المؤسسة باعتبارها معيارا لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وبالتالي فهي تظهر كيفية تسيير موارد المؤسسة وتقيس بشكل نهائي الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة؛
- ✓ ينبغي على المحلل وهو بصدد تحليل الأداء المالي للمؤسسة عدم الاكتفاء باستخدام الطرق والأساليب التقليدية في التحليل نظرا لقصورها ومحدداتها المختلفة، بل يتوجب عليه مسايرة تطور النظرية المالية في هذا المجال وذلك بتوفير المعلومات الملائمة

واستخدام الأساليب التحليلية الحديثة من أجل الحصول على مؤشرات مالية أكثر دلالة في تحليل الأداء المالي.

5. المراجع

- ¹ وائل محمد صبجي إدريس، طاهر محسن منصور أألالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات أداء وبطاقة التقييم المتوازن)، دار وائل، الأردن، 2009، 178.
- ² محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، الأردن، 2005، ص: 12.
- ³ الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي)، ط: 02، دار الوراق للنشر، الأردن، 2011، ص: 39.
- ⁴ فرحان علاء، المشهداني إيمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، دار صفاء، 2011، ص: 69-70.
- ⁵ خنفر مؤيد راضي، فلاح غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة، الأردن، 2009، ص: 71.
- ⁶ الزبيدي حمزة محمودي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي)، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
- ⁷ فارس صفاء، التحليل المالي للقوائم المالية للشركات، أكاديمية خبراء المال الإلكتروني، السعودية، 2014، 62.
- ⁸ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة: 03، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 28.
- ⁹ محمد منير شاكر، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص: 115.
- ¹⁰ A, B. P. dictionnaire de gestion. Paris: Editions Foucher. 1995, p.216
- ¹¹ بريش السعيد، يحيوي نعيمة، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص- ص: 22-23.
- ¹² نفس المرجع السابق، ص: 300.

- ¹³ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من منظور المحاكاة المالية، بدون تاريخ، الجزائر، ص: 48.
- ¹⁴ خنفر مؤيد راضي، فلاح غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص: 130-134.
- ¹⁵ دريد كامل الشبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص- ص: 85-86.
- ¹⁶ الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص- ص: 133-135.
- ¹⁷ خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، مرجع سبق ذكره، ص: 134.
- ¹⁸ بن ساسي إلياس، وقرشي ويوسف، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 169.
- ¹⁹ نفس المرجع، ص: 170.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ²¹ هادفي خالد، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2014، ص: 134.
- ²² نفس المرجع، ص: 144.
- ²³ نفس المرجع السابق، 146.
- ²⁴ الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، الإدارة المالية (التحليل المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 51.
- ²⁵ مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر عمان، 2006، ص: 146.
- ²⁶ Gibson C.H. (2001). Financial Reporting and Analysis. New York Thomson, southwestern, 2001, p: 364
- ²⁷ خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 146-152.
- ²⁸ الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

²⁹ الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص: 150.

³⁰ الشبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

الأردن، ص: 113.